أكدوا أن الخارطة التشريعية تسير على قدم وساق

نواب: التعاون والتوافق بين السلطتين = الإنجاز

مبارك الطشه

هاني شمس

الطشة: التأخير في إصدار اللائحة التنفيذية للقوانين المنجزة يعد استهتاراً بالمؤسسة التشريعية

شمس: تعديلات قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مستحقة وطال انتظارها

اتفق بعض نواب مجلس الأمة على أن المعادلة التي لا تقبل الجدل هي أن التعاون والتوافق بين السلطتين يعني بطبيعة الحال "الإنجاز"، وهذا ما حدث في جلسات المجلس منذ بدء دور الانعقاد الثاني.

في هذا السياق ثمن النائب د.مبارك الطشه التوافق الكبير بين السلطتين الذي تكلل بإنجاز مشاريع عدة وفق الخارطة التشريعية التي تعهد بها النواب وقدموا وعودهم للشعب بإقرارها.

وأوضح الطشه في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن من ضمن هذه المشاريع قوانين مكافحة احتكار الأراضي الفضاء وإلغاء الوكالة العقارية، مؤكداً أن القانونين سيكون لهما الأثر الإيجابي للباحثين عن السكن.

وأضاف الطشه إن من ضمن الإنجازات إقرار قانون غرفة التجارة وقانون الأشخاص ذوي الإعاقة الذي أنصف فئات كانت مظلومة من عدم إدراجهم، موضحاً أن هذه التعديلات سوف يلحقها تعديلات أخرى في القريب العاجل.

وأشار الطشه إلى قانون إضافة شريحة ربات البيوت إلى التأمين الصحية للمتقاعدين (عافية) وقانون إنشاء المدن الإسكانية وقانون إنشاء المفوضية العامة للانتخابات، منتقداً عدم صدور اللائحة التنفيذية لهذه القوانين الثلاثة.

وأكد أن التأخير في إصدارها يعد استهتاراً بالمؤسسة التشريعية، ويجب على الحكومة كما ساهمت في إقرارها متابعة الإجراءات التنفيذية لهذه القوانين، والقوانين القادمة من خلال إصدار اللائحة التنفيذية لها.

وقال "توجهت بعدة أسئلة مباشرة إلى الوزراء المعنيين عن أسباب عدم إصدار اللوائح التنفيذية لهذه القوانين التي تم إقرارها مؤخراً، وهذا الأمر لن يترك بدون متابعة".

واختتم الطشه داعيا الله عز وجل أن يشفي صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد وأن يلبسه ثوب الصحة والعافية.

من جهته قال مقرر لجنة شؤون ذوي الاعاقة النائب هاني شمس إن إقرار تعديلات قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة طال انتظارها بسبب عدم الاستقرار في السنوات الماضية، موضحا ان "هذا الإنجاز يحسب للمجلس بفضل التعاون النيابي- النيابي والنيابي -الحكومي".

واعتبر شمس في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة ان التعديلات هي ثمار جهود بذلت في المجالس السابقة، مشيراً إلى أن التعديلات شملت 27 مادة، فضلا عن إضافة مادتين جديدتين.

وبين شمس الامتيازات الكثيرة التي منحتها التعديلات للمعاقين وذويهم المكلفين، متمنيا ان يتم التصديق على هذا القانون من صاحب السمو الأمير وينشر في الجريدة الرسمية واصدار اللائحة التنفيذية له في أسرع وقت.

وأوضح أن هذه الامتيازات شملت الأم الكويتية التي ترعى معاقا غير كويتي بمساواتها مع من ترعى معاقا كويتيا، مشيرا إلى أن من يرعى زوجة أو زوج من غير الكويتيين من هذه الفئة سيحصل على امتيازات المكلف بالرعاية.

وذكر شمس انه "تمت مساواة مدة التقاعد للمعاق للرجل والمرأة وسيكون بعد 10 سنوات من الخدمة، أما بالنسبة للمكلف سواء كانا رجلاً أو إمرأة يحق له التقاعد بعد 15 سنة خدمة".

وأضاف أن "التعديلات تتيح للإعاقات الشديدة أن يكون لها مكلف ثان ويحق له بعد 15 سنة خدمة أن يخرج بأجازة مدفوعة الآجر بمرتب كامل حتى وصوله سن التقاعد الطبيعي، كما تم إلزام الحكومة بتوفير فرص تدريبية للاشخاص ذوي الإعاقة ومن يرعاهم ومنحهم شهادة اتمام الدورة.

وأشار شمس إلى أن "الحضانات الخاصة بتلك الفئة ستكون تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، أما المدارس ستكون تحت إشراف وتبعية وزارة التربية، مضيفا انه "تم إلزام الجهات الحكومية والشركات المملوكة بضم المدد السابقة للأم أو الأب ممن يرعى معاقا إعاقة شديدة ومنع هذه الجهات من خصم المخصص الشهري من المساعدات من حقوقهم".

وأوضح انه "في السابق كان هذا الاستحقاق والمخصص المالي فقط للمرأة وكانت لا تستطيع الجمع بين هذا المخصص وما تتقاضاه من الدولة من مساعدات أو مكافات، كما تم رفع الحد الأدنى للاستعانة بسائق أو خادم 120 دينارا".

وأفاد أنه "تم إلغاء الحد الأعلى للقرض الإسكاني بشأن البيوت الحكومية للأسرة الواحدة، فهناك أسر تعاني كون لديها أكثر من معاق، وكان يمنح لهم كحد أقصى 20 ألف دينار". وبين انه "وفقا للتعديلات سيتم فتح السقف الأعلى على حسب عدد حالات الإعاقة في البيت الواحد، لافتا إلى أن "من لديه إعاقة شديدة الحكومة ستوفر له عن طريق وزارة الصحة ممرضاً او أن يتم منح بدل نقدي لتوفير ممرض".

وأكد أن التعديلات "تلزم الحكومة بتوفير خدمات متخصصة في المراكز والمستشفيات الطبية، منوها إلى أن اللجنة وضعت توصية بشمول التأمين الصحي عافية لفئة ذوي الإعاقة أسوة بربات البيوت.

وأوضح ان "التعديلات شملت توفير التجهيزات الأساسية لذوي الإعاقة عند إنشاء الطرق أو الأرصفة والمنحدرات والمواقف، وإعفاءهم من رسوم المراجعة الحكومية والرسوم الإلكترونية إذا أرادوا تنفيذ معاملاتهم عن طريق الخدمات الإلكترونية".

وكشف عن انه "هناك الكثير من الأمور سوف يتم مناقشتها في الفترة المقبلة وأي شخص لديه ملاحظات مرحب بها كي يتضمنها التقرير القادم لانه مثل هذه القوانين في كل فترة تحتاج التطوير وضم بعض الفئات كما أنه بالتجربة تبين بعض الملاحظات من خلال اللجان الطبية".

وذكر شمس أن التعديلات ألزمت اللجنة الطبية بأن تبين في تقريرها سبب رفض الحالة، لأن هناك أناساً تعاني ويوجد تفاوت بين الحالات وهناك من يمنح له شهادة الإعاقة والآخر لا تمنح له، مدللا على هذا الموضوع بكثرة الشكاوى في المحاكم من أجل استرداد حقوقهم.

واختتم شمس مؤكدا أن هذا الإنجاز يحسب للمجلس بفضل التعاون النيابي -النيابي والنيابي- الحكومي، متمنيا المزيد من التعاون لإقرار العديد من القوانين التي تسجل لهذا المجلس.

6 لجان برلمانية ناقشت الموضوعات المدرجة على جداول أعمالها وتكليفات المجلس لها

«الداخلية والدفاع» بحثت «إقامة الأجانب» و«حماية الأموال» تدارست تقارير «المحاسبة» لـ«نفط الكويت»

6 لجان برلمانية عقدت اجتماعاتها

عقدت 6 لجان برلمانية اجتماعاتها أمس لمناقشة الموضوعات المدرجة على جداول أعمالها وتكليفات المجلس لها.

وناقشت لجنة الشؤون الداخلية والدفاع مشروعا بقانون في شأن إقامة الأجانب المقدم من الحكومة، واقتراحين بقانونين، بحضور ممثلين عن وزارة الداخلية.

وبحثت لجنة حماية الأموال العامة في اجتماعها أمس تقارير ديوان المحاسبة عن الأموال المستثمرة للفترات من 2018 – 2023 لشركة نفط الكويت.

وحضر الاجتماع رئيس اللجنة النائب د. بدر الملا ومقرر اللجنة النائب أسامة الشاهين وأعضاء اللجنة النواب مهلهل المضف ود. عبدالهادي العجمي وحمد العليان.

وحضر الاجتماع من الجانب الحكومي ممثلون عن شركة نفط الكويت "K.O.C."، وديوان المحاسبة.

من ناحيتها واصلت لجنة التحقيق في محاور استجوابي وزيرة الأشغال خلال اجتماعها أمس، التحقيق في المحاور.

وحضر الاجتماع رئيس اللجنة النائب مرزوق الحبيني ومقرر اللجنة النائب فهد المسعود وأعضاء اللجنة النواب د.مبارك الطشه ود. حمد المطر وداود معرفي وخالد الطمار وبدر نشمي.

وحضر من الجانب الحكومي مدير الهيئة العامة للطرق والنقل البري، وأعضاء مجلس إدارة الهيئة، وأمين سر الهيئة، والمختصين من ديوان المحاسبة.

«التعليمية» ناقشت اقتراحي «إنشاء جامعة نواف الأحمد للعلوم التطبيقية» وجامعة صباح الأحمد

بدورها ناقشت لجنة تحسين بيئة الأعمال والمشاريع الصغيرة في اجتماعها أمس مجموعة من الاقتراحات بقوانين.

وحضر الاجتماع رئيس اللجنة النائب عبدالوهاب العيسى ومقرر اللجنة النائب حمد المدلج وعضو اللجنة النائب داود معرفي.

وحضر من الجانب الحكومي وزير المالية فهد الجارالله وممثلون عن وزارتي المالية والتجارة والصناعة وبنك الكويت المركزي واتحاد مصاريف الكويت وبنك الكويت الصناعي والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة المتوسطة.

وعقدت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد اجتماعاً لمناقشة الاقتراح بقانون بإنشاء جامعة نواف الأحمد للعلوم التطبيقية والاقتراح بقانون بإنشاء جامعة صباح الأحمد.

كما ناقشت اللجنة الاقتراح برغبة بشأن إخراج كلية التربية الأساسية من تبعية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وإلحاقها بجامعة عبدالله السالم ككلية مستقلة داخل الجامعة، ودون الحاجة إلى إنشاء كلية أو جامعة جديدة بل بالاستفادة من كيان جامعة عبدالله السالم القائم ومن الهيئة التعليمية المتوفرة.

وتقسيم كلية التربية الأساسية وفق التخصصات التي تضمها الكلية عند نقلها إلى جامعة عبدالله السالم، وبما يضمن إتاحة الفرصة أمام هذه الكوادر المتعلمة للتقدم في مسارات التعليم العليا والاستفادة منهم كخبرات وطنية في خطط التنمية والتوظيف وتعديل اختلال التركيبة السكانية والوظيفية.

حضر الاجتماع وزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي والمختصون في وزارة التعليم العالي وكل من مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والمختصين، ورئيس المجلس التأسيسي لجامعة عبدالله السالم، ورئيس ديوان الخدمة المدنية والمختصين.

وحضر الاجتماع كذلك رئيس رابطة أعضاء هيئة التدريس في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب رئيس رابطة أعضاء هيئة التدريب في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ورئيس نقابة العاملين في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، ورئيس اتحاد طلبة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

وناقشت لجنة الاهتمام بتحسين المناطق الحديثة والنائية تكليف المجلس للجنة بحث ومناقشة متابعة أعمال الخدمات والبنية التحتية وتسريع وصولها للمناطق الحديثة والنائية.

العليان يسأل المانع بشأن حظر استعمال الشهادات العلمية غير المعادلة

حمد العليان

وجه النائب حمد العليان سؤالاً إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي، نص على ما يلي:

لما كان القانون رقم 78 لسنة 2019 بشأن حظر استعمال الشهادات العلمية غير المعادلة، والذي يهدف لمحاربة الشهادات العلمية المزورة، قد نص في مادته رقم "10" على أن الوزير المختص "يصدر اللائحة التنفيذية والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون خلال شهر من نفاذه" تأسيسا على أن القانون أصبح نافذا منذ نشره في الجريدة الرسمية "الكويت اليوم" في 4 أغسطس 2019، ما يعني أنه مضت نحو 4 سنوات منذ ذلك التاريخ من دون أن يصدر الوزير المكلف اللائحة التنفيذية للقانون المذكور.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما أسباب عدم صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم 78 لسنة 2019 في شأن حظر استعمال الشهادات العلمية غير المعادلة؟

2 – هل جُمد العمل بالقانون المذكور؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فما هي التداعيات المباشرة على سوق العمل الناجمة عن ذلك التجميد؟

3 – هل قامت وزارة التعليم العالي بأي إجراءات أو خطوات لتذليل العقبات أمام صدور اللائحة التنفيذية وإنفاذ القانون المذكور؟ إذا كانت الاجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بالمستندات والمحاضر الدالة على ذلك.

مهلهل المضف لجميع الوزراء: كم عدد لجان التحقيق التي تعمل حالياً في وزاراتكم؟ وما أسباب تشكيلها؟

مهلهل المضف

وجه النائب مهلهل المضف سؤالا مشتركا إلى جميع الوزراء، نص على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كم عدد لجان التحقيق التي تعمل حالياً في وزاراتكم؟ وما أسباب تشكيلها؟

2 –جدول يبين فيه التالي: "العدد الكلي للجان، واسم كل لجنة، وتاريخ صدور قرار تشكيلها، أو تكليفها وبداية عملها والموعد المحدد لانتهاء أعمالها وعدد أعضائها".

3 – المبلغ الكلي المصروف على كل لجنة حتى الآن.

4 – أسباب التأخر في الفصل في الموضوع أو رفع التقرير لكل لجنة تجاوزت مدة عملها سنة كاملة.